نحو اقتصاد رقمي منضبط

د. إبراهيم عبد اللطيف العبيدي
باحث في التمويل والاقتصاد الإسلامي

الحلقة الأولى

يوماً بعد آخر تتجلى أهمية تكنولوجيا المعلومات في مختلف مجالات الحياة، ومن ضمنها الجانب الاقتصادي بمختلف تطبيقاته التبادلية والاستهلاكية والإنتاجية .. وغيرها، وفي ظل توسع عالم التكنولوجيا فقد انتشر مجال هذه التطبيقات وتطور كثيراً عن الماضي، ولم يعد النشاط الاقتصادي الحالي مقتصراً على شكله النمطي القائم على مبادلة سلعة أو خدمة بنقد في بقعة جغرافية محددة في دولة معينة ضمن اقتصادها المحلي، إنما أصبح التعاقد يتم على السلع والخدمات بمختلف أشكالها وأحجامها مع إمكانية التعرف على جودتها وكامل أوصافها قبل إبرام العقد وإتمامه من أقصى بقعة في الأرض إلى أقصاها، وكل منهما في مكانه؛ من دون معاناة السفر ومشاقه وتكاليفه، بفضل التطور التقني. ووفقاً لذلك فقد تطور مفهوم البيع والشراء (عملية التبادل) والتي لم تتوقف على صورة البيع النمطي، والقبض الحقيقي، إنما تم اعتماد القبض الحكمي في مجمل أو جميع التعاملات الإلكترونية الرقمية المعمول بها حالياً من إيجاب وقبول وما يقوم مقام التوقيع، إذ تعد التجارة الإلكترونية التي تعتمد بدورها على الاقتصاد الرقمي في التعامل بالنقد مقابل السلع والبضائع والخدمات على آلية شاشة الحاسبات الإلكترونية والأجهزة اللوحية وتطبيقاتها الذكية أساساً لمعاملاتها المعاصرة، عن طريق النقود الإلكترونية؛ في شكل البطاقات الائتمانية المعتمدة، ثم في شكل العملات الإلكترونية؛ التي لا تخضع إلى معايير جهة إصدار معينة ولا إلى سلطات سيادية تخضع لمصرف مركزي صادرة عنه، كما هو الأساس المعمول به في سائر النقود النمطية المعروفة منذ القِدم.

واقع ملموس

مع مرور الوقت أصبح الاقتصاد الرقمي تياراً قوياً ونمطاً من أنماط الحياة البارزة؛ وله من يتعامل به ويدعمه، حتى صار واقعاً، وصارت له أذرع ووسائل وآليات، ويكاد يكون توجه الدول المتطورة في تعاملاتها المستقبلية؛ فضلاً عن المؤسسات والشركات؛ وحتى الأفراد، وذلك لأسباب عدة منها: اختصار الوقت، وتقليل الجهد، وسرعة التنفيذ، ودقة إحكامه؛ وغيرها من المميزات الأخرى، مع عدم خلو الأمر من مساوئ وعيوب أيضاً. ومثل هذا الأمر- المستجد - يحتم على المختصين دراسة مثل هذه التغييرات الجوهرية في مفهوم التبادل الاقتصادي العام، وفق رؤية شرعية تضبط ما يجري من مبادلات سلعية مقابل عملات نقدية، تختلف أشكالها من آن إلى آخر؛ لاسيما مع ظهور نجم النقود الإلكترونية؛ وتطورها المستمر ولاسيما العملات الرقمية، المعماة منها على وجه الخصوص، والإشكالات والشبهات والضبابية التي تحوم حولها، فضلاً عن غيرها من المستجدات الأخرى، إذ لا يخفى الدور الذي يؤديه الاقتصاد الرقمي وتفوقه على الاقتصاد النمطي؛ في سهولة وسرعة الإجراءات التي يعتمدها، إلا أن هذا كله مرهون في الاقتصاد الإسلامي بتحقيق المقاصد الشرعية، فالأمور بمقاصدها؛ التي تضبط حقيقة المعاملات المالية وتقوّمها في شريعتنا الغراء، والتي تقوم - كما حددها الفقهاء - على اجتناب ثلاثية (الربا والغرر وأكل المال بالباطل)، وهو ما تهدف إليه هذه الدراسة من النظر في حقيقة امتثال الاقتصاد الرقمي لمعايير

> **الاقتصاد الرقمي يقوم بدور حيوي وبات يشكل نمطاً مهماً في الحياة المعاصرة**

الاقتصاد الإسلامي الرئيسة من عدمه، وتسعى إلى تصحيح مساره.

هل يتعارض الاقتصاد الرقمي مع تشريعات الاقتصاد الإسلامي؟

من خلال تتبع مفهوم الاقتصاد الرقمي وخصائصه وواقعه، يتبين الدور الحيوي الذي يقوم به، وحضوره الفاعل؛ الذي بات يشكل نمطاً مهماً من أنماط التعامل في الحياة المعاصرة، حتى باتت الكثير من المعاملات تتم من خلاله، وأصبح غيابه يمثل حرجاً كبيراً؛ من حيث التكلفة والجهد والوقت، على مستوى الأفراد والمؤسسات والدول.

والسؤال المطروح: هل تتعارض آلية عمل الاقتصاد الرقمي بتفاصيله الدقيقة؛ التي تقوم بالدرجة الأولى على ظاهرة العمل عن بعد؛ والتي تتم بين طرفين متباعدين غالباً، والتي تندرج ضمنها مسألة التعامل بالنقود - بمختلف أشكالها - مقابل السلع والمنتجات والخدمات المقدمة، عبر شبكات الحوسبة والبرامج التقنية التي تسيرها؛ التي تقوم على استخدام تكنولوجيا الاتصالات الرقمية من خلال تقنية الإلكترونيات؛ المتمثلة بوجود شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) التي ترتبط مع بعضها وتمتد من شرق الكرة الأرضية إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها عبر البحار والمحيطات واليابسة؟ فضلاً عن استخدام الأقمار الصناعية في ربط العالم بعضه ببعض من دون التأثر بعوائق البعد واختلاف التوقيت والطقس وتعاقب الليل والنهار وغيرها، مع ثوابت الاقتصاد الإسلامي ومبادئه العامة؟

مفهوم الاقتصاد الرقمي ودوره ومزاياه

تعد تقنيات الاتصال الحديثة بمختلف أشكالها وسائل انتشار للاقتصاد الرقمي (الإلكتروني)، التي اختصرت بدورها الخطوات الروتينية والأوقات الطويلة والتكلفة المرتفعة التي كانت وماتزال سائدة في تأمين السلع والخدمات المطلوبة من قبل الأفراد والمؤسسات والدول. ويلاحظ أنه مع ظهور أجهزة الاتصال العادية المتمثلة بالتلغراف ثم الهاتف السلكي واللاسلكي قد قلّت معاناة المستهلك الذي كان يستخدم هذه الوسائل في إنجاز أعماله المختلفة، والتي أتاحت له إمكانية التواصل مع الآخرين مثل البائع أو المنتج أو المورد.. أو غيرهم؛ عن طريق الاستفسار منهم مباشرة عن السلعة والخدمة المطلوبة، وعن جودتها وسعرها وعن بقية المعلومات المتعلقة بها، من دون ضرورة لمقابلتهم؛ والاكتفاء بالتواصل معهم من خلال وسائل الاتصال التقليدية آنذاك.

وقد تضاعف حجم هذا العمل وتنوّع ◄

في عصر الإنترنت والعولمة الاقتصادية، وأصبح البديل المنطقي لكثير من التعاملات النمطية الروتينية؛ لما يوفره من مال ووقت وجهد. وقد زادت هذه التعاملات بشكل أكبر في العقد الأخير من خلال اعتماد آلية التعامل التجاري عن طريق الأجهزة اللوحية المحمولة والتطبيقات الذكية التي تحتويها؛ التي تعد الأوسع انتشاراً واستخداماً من مختلف فئات المجتمع. وكل هذا ساعد بشكل مباشر على طي المسافات البعيدة بين المستهلك والمورد والمنتج، وأصبحت المعاملات تتم عن طريق هذه التقنية الجديدة بمجرد ضغط بعض أزرار الأجهزة المحمولة؛ ولمس إحدى تطبيقاتها الذكية بين طرفيّ العقد المتباعدين، واللذين تفصلهما ربما آلاف الأميال خلال وقت قصير جداً!

ويجد الباحث عن الطبيعة المحرّكة لهذا الاقتصاد الجديد أنه لم يعد يعتمد على عناصر الإنتاج التقليدية الرئيسة الأربعة (العمل، رأس المال، الأرض، والتنظيم) وحدها فحسب؛ وإنما أصبحت الموارد الجديدة في الاقتصاد هي المعرفة التقنية والإبداع والذكاء والمعلومات بشكل عام؛ زيادة على عناصر الإنتاج المعروفة، وصار للذكاء المستجد في برامج الحاسوب نطاقاً واسعاً من المنتجات ربما تفوق أهمية رأس المال وبقية العناصر[١].

الاقتصاد الرقمي

وعلى ضوء ما تقدم يتضح لنا أن الاقتصاد الرقمي (الإلكتروني) يعمل ضمن منظومة؛ قاعدته (الإنترنت)، ومجال نطاقه (التجارة الإلكترونية) والتي تعد

> **اقتصاد المعرفة يقوم على البحث والتطوير والابتكار وتقنية الاتصالات والتعليم والعولمة الاقتصادية**

مفهوماً حديثاً إلى حد ما في عالم المال والأعمال، إذ لم يكن مسمى الاقتصاد الرقمي (الإلكتروني) متداولاً قبل ثلاثة عقود من الزمن، إنما ارتبط عمله بظهور وتطور شبكة الإنترنت، وإن كان استخدام تكنولوجيا الاتصالات في هذا المجال يرجع إلى سنة ١٩٦٩م من خلال أول أشكال استخدامات شبكة الإنترنت بمعاملة (التحويل الإلكتروني للأموال) بعد أن تم تحويل شبكة الإنترنت من الاستخدام التقليدي في المجال العسكري والأكاديمي إلى وسيلة من وسائل الاتصالات، إلا أن استخدامه اقتصر في تلك الحقبة على كبريات المؤسسات التجارية والمالية، ثم القليل جداً من الأعمال الصغيرة[٢].

وبعد ذلك توسعت شبكة الإنترنت وتمكنت من ربط العالم بسلسلة شبكات بعد أن كانت مجرد شبكة محدودة؛ على مستوى سعتها؛ والأجهزة المتصلة بها؛ والمستخدمين لها، ثم توسعت خدماتها بعد ما تولت الهيئة القومية الأمريكية للعلوم سنة ١٩٨٦م الإشراف عليها؛ حيث أدخلت في مجال عملها البحوث وخدماتها، بعد أن كانت خدماتها مقتصرة على وزارة الدفاع الأمريكية. ثم توسعت شبكة الإنترنت بشكل كبير بعد أن دخلت في الأغراض التجارية سنة ١٩٩٢م بظهور شبكة الويب العالمية التي طغت على مثيلاتها بسبب تنوعها واحتواء محرّك بحثها على إمكانية البحث عن الصور الملونة، فضلاً عن الخيارات البحثية الأخرى، وقد تفاعل الكثير من رجال الأعمال مع هذه الخدمات بسبب رخصها قياساً بالأعمال الكبيرة التي تقدمها لهم، حتى عمّ التعامل بعد ذلك تجار التجزئة والأفراد تدريجياً سنة ١٩٩٦م[٣].

والواقع يؤكد ذلك بعد نمو العالم الرقمي وتشعبه في أغلب مرافق الحياة، إذ ارتبطت الأجهزة التقنية المحمولة بالإنسان ارتباطاً وثيقاً بشتى مجالات حياته ومختلف اهتماماته وتطلعاته وأعماله حتى صار الكثير من الناس يبدأون صباحهم ويختمون يومهم على هذه الأجهزة؛ وتصفح ما ورد فيها بمختلف وسائل التواصل التي تحتويها، ومنها ما يتعلق بمعاملاته؛ سواء أكانت شخصية؛ من شراء سلع وخدمات وحجز تذاكر سفر وفنادق وغيرها، أو ما يتعلق بعمله.

وقد أطلق على الاقتصاد الرقمي أكثر من مسمى، ومنها الآتي:

١- اقتصاد المعلومات: وهو الاقتصاد الذي تزيد فيه قوة العمل المعلوماتية عن قوة العمل العاملة في كل من قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، بالنسبة للدول المتقدمة، وتختلف بالنسبة للدول

الأقل تقدماً[٤].

٢- اقتصادات المعرفة: وهي مجموعة من المعلومات الموجهة والمختبرة والتي تخدم موضوع معين تمت معالجتها وإثباتها وتعميمها وترقيمها بحيث نحصل من تراكمية هذه المعلومات وخصوصيتها على معرفة متخصصة في موضوع معين، ومنها ظهرت النظم المبنية على قواعد المعرفة[٥].

وقد ارتبط اقتصاد المعرفة بأربعة مقومات هي[٦]:

- البحث والتطوير والابتكار.
- تقنية الاتصالات والمعلومات.
- التعليم.
- العولمة الاقتصادية.

٣- الاقتصاد المعلوماتي: هو الاقتصاد الذي يقوم بشكل مباشر على إنتاج وتوزيع واستخدام المعلومات والمعارف[٧].

كما سمي اقتصاد المعرفة بمسميات أخرى منها: «الاقتصاد القائم على الإنترنت» و«الاقتصاد الإلكتروني» و«الاقتصاد الشبكي» ..وغيرها من المسميات التي تدور حول المفهوم نفسه للاقتصاد الرقمي، والذي تم تعريفه بتعريفات متنوعة في غالبها لا تخرج عن تعريفات المسميات السابقة، حيث تم اعتماد مسمى (الاقتصاد الرقمي) على المسميات الأخرى باعتبار التأكيد على أن المعلومات الرقمية (التي تمثل المنتجات والخدمات الرقمية) هي المورد الأساس لطبيعة عمله. كما يميل بعض الباحثين إلى تغليب مسمى اقتصاد المعلومات واقتصاد المعرفة على مسمى الاقتصاد الرقمي، والذي تم تعريفه بأنه: عملية التحول المتزايد في ظل الإنترنت من اقتصاد تقليدي بفرص عمل محدودة في ظل محدودية الموارد ورأس المال وقيود الاستشارات المادية إلى الاقتصاد الريادي الذي يتسم بانفجار فرص الأعمال بموارد محدودة، مما يجعل الاقتصاد الجديد هو اقتصاد الوفرة والإفاضة في الأفكار والمواهب والموارد وحتى في فرص العمل من زوايا معينة في مناطق معينة[٨].

> **الاقتصاد المعلوماتي هو الاقتصاد الذي يقوم بشكل مباشر على إنتاج وتوزيع واستخدام المعلومات والمعارف**

مميزات الاقتصاد الرقمي

أما عن أبرز مميزات الاقتصاد الرقمي فيمكن إجمالها فيما يلي[٩]:

١- ركز الاقتصاد الرقمي على الإنسان، وليس - كما يُظن - على الآلة؛ باعتباره المحرّك الرئيس للثروات والمستخدم

الفعلي للتقنيات، وبه يناط تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

٢- مثلت المعلومات الثروة الأساسية التي ميزت الاقتصاد الرقمي باعتبارها الثروة الفكرية والمحرّك الرئيس له، حتى أصبحت السمة السائدة لهذا العصر بأنه عصر (الثورة المعلوماتية)، وهذا خلاف ما كان عليه في السابق؛ إذ كانت الأرض هي الأساس في الاقتصاد الزراعي، ورأس المال هو الأساس في الاقتصاد الصناعي.

٣- أصبح رصيد المؤسسة الاقتصادية يعتمد على مخزونها المعلوماتي، الأمر الذي حتّم عليها ضرورة التحديث المستمر للبيانات والمعلومات أولاً بأول.

٤- عدم اقتصار الاقتصاد الرقمي بشكل كلي على الموارد والثروات الطبيعية والمعادن مثل الاقتصاد التقليدي، إذ يركز الاقتصاد الرقمي على الأمور غير الملموسة مما يعني أنه يهمين على السلع والخدمات من حيث المخرجات، أما الأصول الرئيسة له فتتمثل بالأفكار والعلامات التجارية.

٥- إمكانية انتقال السلع والبضائع وتسهيل ذلك في ظل تهاوي الحدود والقيود الاقتصادية التقليدية وما بات يعرف بـ(الاقتصاد اللاحدودي).

٦- السرعة في التبادلات والاتصالات والتي تحد بدورها من مظاهر عدم الكفاءة في الأسواق بسبب سرعة تدفق المعلومات حول الأسعار.

٧- يعمل الاقتصاد الرقمي ضمن ما يسمى بالعولمة، التي تمثل ظاهرة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، إذ تشير ظاهرة العولمة الاقتصادية إلى تزايد الاعتماد المتبادل بين بلدان العالم من ‹

خلال زيادة حجم وتنوع التجارة بين الدول في السلع والخدمات وتدفق رأس المال والانتشار السريع للتكنولوجيا.

ويمكن أن نختصر خصائص ومميزات الاقتصاد الرقمي المعرفي المقترن بتكنولوجيا الاتصال بالسرعة الفائقة، فإذا كان الاقتصاد التقليدي في العصر الصناعي هو اقتصاد الحركة البسيطة؛ ووسيلته هي السكك الحديدية والطائرات والسفن والسيارات والبريد التقليدي، فإن الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد الحركة السريعة، وطريقه الأقمار الصناعية ووسائل التواصل الإلكترونية، وحيث إن التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي أوجد تحدياً أمام إدارة مؤسسات الأعمال في ظل الاقتصاد التقليدي؛ كان التحدي الذي يواجه المؤسسات هو كيفية إدارة (الندرة) في الموارد الاقتصادية (الأموال، المعدات، واليد العاملة) والتي تتناقص كلما زاد استعمالها. أما في ظل الاقتصاد الرقمي فقد انتقل التحدي إلى إدارة (الوفرة) حيث تحول الاهتمام إلى إيجاد الوفرة في المعلومات والمعرفة التي تزداد قيمتها بالاستخدام، فقد أصبحت المعرفة ورأس المال الفكري أهم مستلزمات الاقتصاد الرقمي.

حقيقة الفرق بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي

استخدم علماء المسلمين الأقدمون مصطلح (الاقتصاد) في كتبهم بمعناه اللغوي؛ والذي يعني: الاعتدال والتوسط من دون افراط ولا تفريط، وإلى هذا أشارت بعض

> **تطور الدول وتقدمها أصبح يقاس بما وصلت إليه من تقدم في الجانب التكنولوجي**

آيات القرآن الكريم؛ يقول الله عز وجل: (واقْصِد في مَشْيِك) لقمان ١٩، بمعنى توسَّط في مشيك من دون إبطاء أو إسراع، ومنه كذلك قوله عز وجل: (منهم أمَّة مقتصدة...) المائدة٦٦، أي معتدلة، وقد جاء في تفسيرها «أن الاقتصاد في اللغة يعني الاعتدال في العمل من غير غلو ولا تقصير، وأصله القصد، وذلك لأن من عرف مطلوبه فإنه يكون قاصداً له على الطريق المستقيم من غير انحراف ولا اضطراب، أما من لم يعرف موضع مقصوده فإنه يكون متحيراً، تارة يذهب يميناً وأخرى يساراً، فلهذا السبب جعل الاقتصاد عبارة عن العمل المؤدي إلى الغرض)[١٠]. وأما في السنة النبوية المطهرة فقد ورد قوله عليه الصلاة والسلام: «ما عال مقتصد قط»[١١].

ومن العلماء الذين استخدموا مصلح (الاقتصاد) العز بن عبدالسلام الذي قال عنه: «الاقتصاد رتبة بين رتبتين، ومنزلة بين منزلتين، والمنازل ثلاثة: التقصير في جلب المصالح، والإسراف في جلبها، والاقتصاد بينهما»[١٢].

أما علماء الاقتصاد فقد عرفوا الاقتصاد التقليدي الوضعي بتعريفات عدة، نختار منها أنه: «دراسة كيف يمكن للمجتمعات أن تستخدم مواردها النادرة لإنتاج سلع قيّمة وتوزيعها بين الناس»[١٣].

وبغض النظر عن التعريفات المتعددة لعلم الاقتصاد بشكل عام، فإننا نعد - جميعاً - مُلِمُّون بعلم الاقتصاد من الناحية التطبيقية بالاكتساب؛ ولا نحتاج إلى من يشرح لنا طريقة التعامل مع الأسعار مثلاً، فإذا رأى أحدنا سلعة في متجر بسعر معين، ثم رأى المتجر الآخر يبيع مثيلتها بسعر أغلى، فإننا نرجع إلى المتجر الأول ونشتريها منه، إذا كانت مثلها تماماً - أي غير مقلدة - من خلال الدافع الغريزي في حب البشر للمال والاستئثار به، ورغم هذا التصرف العفوي تجاه التعامل مع هذه السلعة، إلا أنه تصرف اقتصادي بحت.

ولكن من دون أدنى شك فإننا نحتاج إلى تنزيل علم الاقتصاد النظري على الواقع العملي في التعاملات الكبيرة التي لم تقتصر على واقع تبادل السلع والخدمات بين الأفراد فحسب؛ إنما تنوعت وتوسعت إلى أبعد الحدود، وصارت التعاملات متداخلة بين الأفراد والمؤسسات، بعد أن توسع مفهوم الاقتصاد هو الآخر، ولم يعد كما كان في السابق يعتمد نمطاً واحداً، بعد أن تطور من واقع الاقتصاد القائم على الزراعة؛ عندما كان المجتمع كله يعمل في هذا المجال، ثم تطور إلى الاقتصاد الصناعي بعد اكتشاف البخار ودخول الماكينة إلى واقع الحياة؛ حيث أصبحت المجتمعات توصف بالصناعية، وكذلك واقتصادها، حتى وصلنا إلى العصر الحاضر الذي يغلب عليه طابع المعرفة

وتقنية المعلومات، إذ أصبح تطور الدول وتقدمها يقاس بما وصلت إليه من تقدم في الجانب التكنولوجي، بعد أن اصبح الاقتصاد التقليدي يتخلى تدريجياً عن طرقه النمطية من حيث الإنتاج والإدارة والتسويق، ويعتمد على الجانب التقني الرقمي الإلكتروني في أغلب الأحيان.

وفي ظل تنامي أهمية المعرفة وضرورة تحديث المعلومات المرتبطة بها يمكن القول إن الاقتصاد العالمي لم يعد يقتصر على الاقتصاد التقليدي القائم على اعتماد الموارد الطبيعة الخام وتحويلها إلى سلع ومنتجات مختلفة؛ باستخدام الآلات الصناعية والمكائن وما يتطلب من مجهود بشري يعتمد على قوة البدن والتحمل، وإنما أصبح يعتمد على وحدات قليلة من العمال والآلات مع أجهزة الحاسبات، ويمكن القول إن النظرية التي كانت سائدة بأن (العمل هو أساس القيمة) قد انحسرت الآن وأصبحت (المعرفة هي أساس العمل) بظهور ما بات يعرف بمصطلح (العمل عن بعد) الذي يعتمد على الخلفية التقنية التي يتحلى بها العامل ربما وراء حدود بلد جهة العمل.

وحتى نكون بعيدين عن الإسهاب وتكرار الكلام المعلوم في أساسيات علم الاقتصاد التقليدي، وندخل في صميم المقارنة بينه وبين الاقتصاد الرقمي، نجري مقارنة عامة بينهما من خلال الجدولين (١) و (٢)

ومن خلال العرض السابق نرى بجلاء هيمنة وسعة الاقتصاد الرقمي مقارنة بالاقتصاد التقليدي من حيث مفهومه العام وتشعبه وتعدد موارده التي تتوافق

جدول رقم (١)
الأسس المتحولة للتفكير الاقتصادي بين التقليدي والرقمي[١٤]

التفكير الاقتصادي الرقمي	التفكير الاقتصادي التقليدي	الافتراض
محدودة وغير محدودة باعتبارها أفكاراً تبدعها العقول البشرية	محدودة ومقصورة على الموارد المتاحة من قشرة الكرة الأرضية	الموارد الاقتصادية
المعرفة والأفكار الكلية في تزايد	لا زيادة في المجموع الفعلي للأشياء المادية	مبدأ الثروة هو:
العوائد متزايدة لأن تكرار الاكتشافات يؤدي إلى هبوط تكاليف الوحدة الواحدة	العوائد متناقصة بسبب ندرة الموارد وما ينتج عنها من ازدياد تكلفة الوحدة الواحدة	القانون الاقتصادي الأساس هو:
أسواق قيمة مضافة قائمة على منتجات مختلفة بشكل متميز وموارد فكرية فريدة	أسواق سلعية قائمة على نفس المنتجات والموارد	الأسواق تعمل ك:
حقوق ملكية براءات اختراع لمدة محدودة	حقوق ملكية الأشياء إلى الأبد	الملكية تعني:
شبكات تعامل بين أنداد أو نظراء	تقسيم العمل	العمل منظم بواسطة
لا يحدث أي نقص في المورد الواحد عندما يتم اقتسام الأفكار	تحدث مأساة عندما يشترك الأفراد في مورد واحد	ديناميكية النظام هي:
شبكات قيمية مؤلفة من علاقات معقدة وديناميكية ومعتمدة على بعضها	الإنتاج الكفء واستخلاص الكفاءات من العمل والآلات	الأهداف الاقتصادية الرئيسة هي:
كمية وكيفية	كمية	المؤشرات الاقتصادية

جدول رقم (٢)
مقارنة بين خصائص الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي(١٤)

اقتصاد المعرفة	الاقتصاد التقليدي		
عالمية	وطنية	مجال المنافسة	الخصائص التطبيقية
متقلبة	مستقرة	الأسواق	
مرتفعة	منخفض/متوسط	حركة العمال	
توجهي: الخصخصة. الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. التكتلات الإقليمية. الشراكة مع القطاع الخاص	تجهيزي: البنية التحتية للسياسات التجارية (الصناعات التقليدية)	دور القطاع العام	
تضامنية/ مشتركة	تنافسية	علاقات سوق العمل	خصائص العمالة والتوظيف
تعلم شامل	مهارات محددة حسب الوظائف	المهارات المطلوبة	
تعلم مستمر مدى الحياة. تعلم بالممارسة	محدد حسب المهام	التنظيم اللازم	
الأجور/ الدخول المرتفعة	إحداث فرص التوظيف	أهداف السياسات	
الاتحاد والتعاون	مغامرات/ مخاطر مستقبلية	العلاقات مع المنشئات الأخرى	خصائص الإنتاج
التجديد. الجودة النوعية	الكتل الاقتصادية	مصادر الميزة التنافسية	
الرقمية	المكننة	المصدر الرئيس للإنتاجية	
الابتكار- التجديد- الاختراع والمعرفة	مدخلات العوامل (العمل - رأس المال)	موجهات النمو	

مع طبيعة عصرنا الحالي، ويبقى هذا الأمر - نسبياً - يتوقف على مدى تطور هذه الدولة أو تلك ومدى تغلغل الاقتصاد الرقمي فيها من عدمه، ولا شك أن توسع نمط صور الحياة في شتى المجالات المختلفة أصبح الهدف الأبرز الذي تطمح إليه جميع الدول، إلا أنه مرهون بوجود الوسائل والآليات التي مثلنا لها سابقاً؛ التي يعتمد عليها في مسيرته، والتي تعتمد هي الأخرى على الطاقة المحرّكة لها، فضلاً عن وجود البنية التحتية المساعدة لها والبيئة الجاذبة والمشجعة للاستثمار فيها.

عيوب الاقتصاد الرقمي ومزاياه

إذا كان الاقتصاد العالمي يتجه صوب الاقتصاد الرقمي لمزاياه وإيجابياته، فهذا لا يعني أنه يخلو من السلبيات والأضرار التي تؤثر على الاقتصادات الوطنية المحلية، فضلاً عن قيمها وثوابتها العقدية، وإرثها وتقاليدها. وقد احتوت البحوث والدارسات التي عرضت لموضوع العولمة الاقتصادية والثقافية هذا الأمر إبان الدعوة إليها في نهايات القرن الماضي؛ بمزيد من العناية والاهتمام، وركزت على هذا الجانب تحديداً لما يترتب عليها من مساوىء وآثار سلبية. من جانب آخر فإن آليات الاقتصاد الرقمي التي يعتمد عليها في بعض تعاملاته؛ كأدوات للتعامل الرقمي، ومنها النقود الإلكترونية - مثلاً - لازالت الضبابية تحيط بها؛ والجهة التي تقف خلف إصدارها، وغيرها من الأمور المبهمة إلى الآن.

ويمكن الإشارة إلى أهم السلبيات في طبيعة عمل الاقتصاد الرقمي والتي تتمثل

> **تنفيذ التعاملات بواسطة العملات الإلكترونية يتميز بتدني تكلفته مقارنة بالعملات التقليدية**

بـ(اللامركزية) بشكل عام، والعملات الإلكترونية بشكل خاص، من وجهة نظر الباحث، مع التذكير بأن وجهات النظر متباينة ومختلفة أحياناً في تحديد طبيعة النظم الاقتصادية والقيم التي يؤمن بها أنصار كل نظام، من ذلك على سبيل المثال موضوع (اللامركزية) الذي يُنظر إليه من جهة أنه تغييب كامل للسلطة التي من واجبها حماية مجتمعها من تمويل الأعمال الممنوعة والمشبوهة، والذي من الممكن أن يكون الأداة المساعدة لهذه الأعمال. بينما ينظر الطرف الآخر إلى (اللامركزية) على أنها تمثل ملمحاً إيجابياً يساعد على حرية التداول اللحظي والتبادل التجاري المفتوح من دون معوقات، من خلال إرسال

واستقبال الأموال والمبالغ من العملات المختلفة فوراً في أنحاء دول العالم؛ من دون إجراءات التحويل المالي النمطية.

ويمكن الإشارة إلى أهم سلبيات الاقتصاد الرقمي من خلال النقاط الآتية[١٦]:

١- إن الاستخدام غير القانوني للاقتصاد الرقمي عبر استخدام النقود الإلكترونية من أكبر العيوب والسلبيات التي تصاحبه؛ من خلال استخدام معاملاتها بعيداً عن الرقابة في تمويل الأنشطة الممنوعة والمتمثلة بغسل الأموال والجرائم المنظمة؛ فضلاً عن إمكانية تمويل العمليات المشبوهة؛ كونها تخفي هوية المتعاملين بها بحكم الخصوصية التي تتميز بها.

٢- لم تحظَ النقود الإلكترونية بالقبول العام إلى الآن، خاصة من قبل البنوك المركزية العالمية، على الرغم من مرور أكثر من عقد على انطلاقتها؛ وسعة التعاملات بالعملات الرقمية والصعود والانخفاض الصاروخي لعملة (البيتكوين) شاهد على ذلك.

٣- ما زال الكثير من رجال المال والأعمال غير ملمين بآلية وطبيعة عمل العملات الرقمية، بسبب اعتمادها على حسابات رقمية مشفرة لا يتقنها إلا عمالقة المعرفة التقنية وخبراء الحوسبة الإلكترونية.

٤- تدني قيمة المعاملات التي تتم بالعملات الرقمية مقارنة بما يتم التعامل به بالنقود النمطية، فبالرغم من الهالة الإعلامية التي رافقت بعض العملات الرقمية إلا أنها لازالت ضئيلة جداً.

أما مزايا وايجابيات الاقتصاد الرقمي، فتظهر من خلال ما يأتي[١٧]:

١- تدني تكلفة تنفيذ المعاملات التي تجري من خلال التعامل بالعملات الإلكترونية، باعتبار غياب الرسوم بشكل كامل عند إجراء المعاملة بها، أو تحصيل رسوم قليلة جداً؛ مقارنة بالتكلفة الكبيرة لتنفيذ المعاملات المالية بشبكات التحويل المالية.

٢- تدني مخاطر الاحتيال والسرقة في معاملات العملة الإلكترونية تعد ميزة يوفرها الاقتصاد الرقمي؛ لطبيعة الأمان المحكم، لأنه مُؤَمّن من خلال نظامي تعمية وتشفير كاملين، إذ يمتلك مستخدمو العملة الإلكترونية تحكماً إلكترونياً كاملاً في معاملاتهم؛ يمنع فرض رسوم عليهم غير معلن عنها مسبقاً.

٣- يتيح الاقتصاد الرقمي ميزة الإفصاح والحياد والشفافية للمعلومات الخاصة بمعاملات العملة الرقمية، والتي تكون متاحة بسلسلة من الأقفال الإلكترونية (البلوكات) لمن يستخدمها ويستوثق منها بشكل لحظي.

٤- ومن مزايا الاقتصاد الرقمي أنه لا يعتمد في تعاملاته على الأجهزة والمعدات والمصانع، وإنما يعتمد التعامل مع العقول البشرية بشكل أساس، وإن كانت هذه العقول تعتمد على نظم الحوسبة الدقيقة؛ إلا أنها متوقفة على تحكم الإنسان نفسه.

٥- القنوات المفتوحة أمام المستهلك على مدار الساعة، وعدم التقيد بوقت فتح المتاجر وإغلاقها، وقربها وبعدها، وما يترتب على ذلك من عوائق وجود مواقف السيارات وتأمين المواصلات، وما شابه ذلك.

٦- تحسين خدمة العملاء وتسهيل عمليات الدفع وتولي توصيل المنتج من قبل جهة البيع.

٧- تنويع الخيارات أمام المستهلك من خلال تنوع صور ومنافذ البيع بما فيها المزايدات الإلكترونية.

٨- التوفير في رأس المال عن طريق تخفيض عدد المحلات والموظفين واختصار الاتصال عن طريق الإنترنت بدلاً عن الهاتف الأعلى تكلفة.

٩- عدم الاقتصار على السلع المتواجدة في الأسواق المحلية فتح المجال أمام الأسواق العالمية بتكاليف قليلة.

١٠- زيادة العائد على استثمارات أصحاب الأسهم والملاك.

١١- قطع الطريق أمام المحتكرين الذين يسعون إلى فرض تعريفات باهظة لتسويق سلعهم والخدمات التي يقدمونها.

المراجع

(١) إمكانات توجه البلدان العربية نحو الاقتصاد المعرفي، محيي الدين عيسى كاظم، د. مناضل حسن الجوراني، دار الأيام للنشر، عمان، ط.١/ ٢٠١٦م، ص١٠.

(٢) التبادل الإلكتروني للبيانات، منير محمد الجنيهي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ٢٠٠٤م، ص١٤.

(٣) التعاقد الإلكتروني عبر الإنترنت، محمد أمين الرومي، دار المطبوعات الجامعية، ط١/ ٢٠٠٤م، ص٢١.

(٤) مبادئ الاقتصاد الجزئي، إبراهيم سليمان قطف، علي محمد خليل، دار الحامد ٢٠٠٤هـ، ص١٧.

(٥) نظم المعلومات الإدارية، إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزعبي، عمّان، دار الصفاء، ٢٠٠٤، ص٢٤.

(٦) الاقتصاد المعرفي، هاشم الشمري، نادية الليثي، دار الصفاء، عمان، ط١/ ٢٠٠٧م، ص١٥.

(٧) المعلوماتية واقتصاديات المجتمعات المعاصرة ومواردها البشرية، عبدالسلام الدويبي، المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق، العدد الأول، ٢٠٠٤، ص٤٨.

(٨) الإدارة الإلكترونية؛ الاستراتيجية والوظائف والمشكلات، نجم عبود نجم، الرياض، دار المريخ، ٢٠٠٤م، ص٨١. نحو توجه البلدان العربية نحو الاقتصاد المعرفي، محيي الدين عيسى كاظم، د. مناضل عباس الجواري، ص١٣-١٤.

(٩) المعلوماتية واقتصاديات المجتمعات المعاصرة ومواردها البشرية، عبدالسلام الدويبي، المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق، العدد الأول ٢٠٠٤م، ص٤٥-٤٧.

(١٠) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣/ ١٤٢٠هـ، ٣٩٨/١٢.

(١١) رواه الطبراني في الكبير والأوسط عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، ورجاله وثقوا، وفي بعضهم خلاف. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن الهيثمي، حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، ٢٥٢/١٠.

(١٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، عز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام الملقب بسلطان العلماء، راجعه وعلق عليه: طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، طبعة جديدة مضبوطة منقحة، ١٤١٤هـ - ١٩٩١م، ٢٠٥/٢.

(١٣) الاقتصاد، بول آ ساموبلسون- ويليام د. نورد هاوس، ترجمة هشام عبدالله، مراجعة د. أسامة الدباغ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، ط١/ ٢٠٠١م، ص٣٠.

(١٤) مقدمة في الاقتصاد الرقمي، د. جعفر حسن جاسم، دار البداية ناشرون وموزعون، ط١/ ٢٠١٧م - ١٤٣٨هـ، ص١٧٨-١٧٩.

(١٥) موجهات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانية، مسقط ٢-٢/١٠/٢٠٠٥م، ص١٤.

(١٦) اللامركزية في الاقتصاد الرقمي، مناهل ثابت، الموقع الإلكتروني الرسمي لجريدة البيان الإماراتية ٢٠١٧/١٠/٢٣م. http://www.albayan.ae

(١٧) التجارة في مستقبل الثورة الرقمية - العرب والتحدي القائم، مجلة العربي ٢٠٠٤م، ص٢٨٤. مقدمة في الاقتصاد الرقمي، د. جعفر حسن جاسم، ص٣٨٦. اللامركزية في الاقتصاد الرقمي، مناهل ثابت، مرجع سابق.